(الواقع الفيدرالي في ضوء العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في العراق بعد عام ٢٠١٤)

رسالة تقدم بها الطالب

أثير حمد عبد الله

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات / قسم العلوم السياسية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة درجة الماجستير في العلوم السياسية / النظم السياسية

بإشراف

أ . د . ياسر علي ابراهيم

١٤٤٤ هـ ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٢٠٢٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

[الحجرات: 13]

صدق الله العظيم

الإهـــــداء

إلى بلد الحضارات ومنبع العلم والمعرفة العراق العظيم.

إلى الرافدين العظيمين دجلة ... والفرات.

إلى أبي العزيز... وأمي الغالية... وإخوتي الكرام.

وإلى من شجعتني، وساندتني زوجتي الغالية.

وإلى فلذات كبدي أولادي ... حفظكم الله جميعاً.

شكر وأمتنان

الحمدُ لله ربِ العالمين والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةُ للعالمين سيدنا محمد صل الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أني أحمدُ الله تعالى وأشكرهَ على كثير نعمه وجزيلِ فضله أن أتاح لي إنجاز هذا العمل، فله الحمد وله الفضل وله الثناء الحسن.

وأتقدم بوافر الشكر والامتنان والاحترام إلى **أستاذي المشرف، أ. د ياسر علي ابراهيم،** لتفضلهِ وقبوله الإشراف على رسالتي، ومتابعتهَ لي وتوجيهاته السديدة في إكمال هذا الجهد المتواضع، فجزاه الله عني خير الجزاء وأنعمه بوافر الصحة والسلامة.

ويطيب لي أن اتوجه بالشكر والعرفان إلى **معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف، والأستاذ الدكتور زيد عدنان العكيلي عميد المعهد والأستاذ الدكتور محمد ياس خضير** رئيس قسم العلوم السياسية لرعايته الأخوية وتوجيهاته طوال مدة المرحلة التحضيرية، وإلى أساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا، الذين لم يبخلوا بجهودهم وملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة طيلة مدة المرحلة التحضيرية.

وأتقدم بفائق القدر والاحترام الى رئيس واعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، لتحملهم أعباء قراءتها وإبداء آرائهم العلمية بصددها، داعياً الله سبحانه وتعالى أن يزيدهم من علمه وفضله.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والاحترام لزملائي في مرحلة الماجستير جميعاً الذين كانوا بحق رفقة حسنةٌ وسنداً طيباً فلهم مني كل الدعاء بالتوفيق الدائم والسداد، وهناك أناس اختصهم الخالق جل وعلا بمساعدة الآخرين دون كلل أو ملل بل بسعادة؛ ولا يوجد لدي شك بأنك مثال أصيل على هؤلاء الأشخاص الاخ العزيز الاستاذ عاصم القحطاني فجزاه الله عني خير الجزاء، وأنعم عليه بالعلم والمعرفة والصحة.

الباحث

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة من	الصفحة الى
١	الآية	أ	أ
٢	الإهداء	ب	ب
٣	الشكر والعرفان	ج	ج
٤	المستخلص	د	د
٥	المقدمة	١	٥
٦	**الفصل الأول: الإطار النظري المفاهيمي للفيدرالية**	٦	٤٦
٧	المبحث الأول: الفيدرالية (النشــأة ، المفهوم والأنواع).	٧	٢١
٨	المطلب الأول: نشــأة الفيدراليــة.	٨	١٦
٩	المطلب الثاني: مفهوم وأَنواع الفيدرالية .	١٧	٢١
١٠	المبحث الثاني: مرتكزات ومظاهر النظام الفيدرالي.	٢٢	٤٦
١١	المطلب الأول: مرتكزات النظام الفيدرالي.	٢٣	٣٠
١٢	المطلب الثاني: مظاهر النظام الفيدرالي.	٣٠	٤٦
١٣	**الفصل الثاني: مبررات تبني الفيدرالية وبناها المؤسسية.**	٤٧	٨٨
١٤	المبحث الأول: مبررات تبني الفيدرالية في العراقي .	٤٨	٦٤
١٥	المطلب الأول: المبررات السياسية ومساهمة اللامركزية الإدارية في الاستقرار السياسي.	٥٩	٥٥

ت	الموضوع	الصفحة من	الصفحة الى
١٦	المطلب الثاني: المبررات الاجتماعية والاقتصادية	٥٦	٦٤
١٧	المبحث الثاني: البنى المؤسسية الفيدرالية في العراق .	٦٥	٨٨
١٨	المطلب الأول: العناصر المكونة للنظام الفيدرالي .	٦٦	٧١
١٩	المطلب الثاني: المؤسسات الفيدرالية في العراق .	٧٢	٨٨
٢٠	**الفصل الثالث: الاشكاليات السياسية والامنية للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان**	٨٩	١٢٥
٢١	المبحث الأول: الإشكاليات السياسية للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان.	٩٠	١١١
٢٢	المطلب الأول: إشكالية الحدود والمناطق المتنازع عليها مع اقليم كردستان.	٩١	١٠١
٢٣	المطلب الثاني: إشكالية استفتاء أقليم كردستان.	١٠٢	١١١
٢٤	المبحث الثاني: الإشكاليات الأمنيــة للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان.	١١٢	١٢٥
٢٥	المطلب الأول: إشكالية الازدواجية في إدارة الملف الأمني.	١١٣	١١٨
٢٦	المطلب الثاني: إشكالية داعش الإرهابي وأثره على المشهد السياسي والأمني.	١١٨	١٢٥
٢٧	**الفصل الرابع: الإشكاليات الاقتصادية والثقافية للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان**	١٢٦	١٧١
٢٨	المبحث الأول: الإشكاليات الاقتصادية للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.	١٢٧	١٤٩
٢٩	المطلب الأول: إِشكالية إِدارة الثروات والموارد الطبيعية.	١٢٨	١٣٩

ت	الموضوع	الصفحة من	الصفحة الى
٣٠	المطلب الثاني: إِشكالية الموازنة العامة ورواتب إقليم كردستان .	١٣٩	١٤٩
٣١	المبحث الثاني: الإشكاليات الثقافية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.	١٥٠	١٧١
٣٢	**المطلب الأول: إشكالية الهوية الكردية في الانتماء الوطني والعوامل المؤثرة عليها**	١٥١	١٥٩
٣٣	المطلب الثاني: إشكالية الترابط الثقافي للقومية الكردية إقليمياً.	١٦٠	١٧١
٣٤	الخاتمة والاستنتاجات	١٧٢	١٧٧
٣٥	قائمة المصادر	١٧٨	١٩٦
٣٦	Abstract	A	B

المستخلص

أن البحث المستمر في النظام الفيدرالي العراقي أمراً بالغ الأهمية في السياسة العراقية، لاسيما لما بعد العام ٢٠١٤ لوجود متغيرات فاعلة وكثيرة تضع النظام السياسي العراقي عند مفترق طرق، وذلك بسبب تفاقم نقاط الخلاف بين الطرفين، وأن مجمل هذه الخلافات أرتبط بشكل أو بأخر في الحرب على (داعش) الارهابي الذي أدى الى تفاقم الإشكاليات (السياسية والاقتصادية) لينتج عنه اختلال في العلاقة.

بعد مرور نحو عشرين عاماً على تغيير النظام في العراق وما يكتنفه من إشكالات موضوعية، إذ يشكل النظام الفيدرالي العراقي حالة فريدة تم تقريرها على عجالة من الزمن، جعلها تختلف عن الأنظمة الفيدرالية المتبعة في العالم؛ وسبب ذلك أن المكونات العراقية تختلف انتماءاتها، وتنقسم إلى تقسيمات فرعية أخرى يصعب معها تحديد هويتها الفرعية بصورة جلية سواء أكانت هذه الهوية قومية أم مذهبية.

أن دور الدستور العراقي في معادلة هذه العلاقة هو الدور الأساسي، وأن الحكومة المركزية هي التي تخلق معادلة طردية بين تعزيز مكانتها، وبدرورها تصنع استقرار (جيو– سياسي، جيو– أمني)، فكلما ينجح العراق في استكمال بناء قوته الداخلية وتعزيز بنيانه السياسي؛ كان ذلك أدعى الى ثبات معادلة الواقع الفيدرالي في العراق عند نقطة الاستقرار والعكس صحيح، وإن النظام الفيدرالي في العراقي، الهدف منه ضمان توحيد المكونات المختلفة ضمن دولة واحدة تمثلهم جميعاً،

ومثالاً على ما سبق، تمتعت المنطقة في شمال العراق (إقليم كردستان العراق) بعد العام (٢٠٠٣)، بواقع دستوري جديد ورد في نص المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت للحكومة الانتقالية لعام (٢٠٠٤)، وبعدها المادة (١٤٠) من الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥)، وبسبب جدلية صياغاته؛ ظهرت إشكالية عدم الاتفاق ما بين الحكومة المركزية والإقليم، ولاسيما المطالبات المتواصلة بضم كركوك والمناطق المجاورة على طول الحدود الادارية للإقليم، والتي تضم كل التلال الطبيعية الممتدة من محافظة نينوى ونزولاً إلى محافظة واسط، فقد سعت الحكومات المتعاقبة في بغداد إلى احتواء الأكراد تمهيداً لدمجهم في منظومة

الدولة العراقية سياسياً واجتماعياً، وإنهاء حالة الصراع التي وسمت العلاقة بين الكرد والدولة العراقية منذُ تأسيسها الحديث، لكن انعدام الثقة واستمرار إشكالية فهم النصوص الدستورية وازدواجية التفسير، قد انتجت أزمة جديدة عرفت بأزمة المناطق المتنازع عليها، في حين مثلت أزمة اجتياح تنظيم داعش الإرهابي لثلث مساحة العراق عام (٢٠١٤)، أحد المبررات الأمنية التي تبنتها القيادة الكردية في تأكيد حقها في إعلان استقلالها وتقرير مصيرها عبر إجراء استفتاء عام، الأمر الذي رفضته الحكومة العراقية وتنفيذها خطة استعادة هذه المناطق من خلال عمليات فرض القانون، لتتحول الإشكاليات الأمنية والسياسية إلى أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تتعلق بتوزيع الثروات الطبيعية، كل هذا كان محوراً للدراسة، وعلى وفق الدستور العراقي الدائم في (٢٠٠٥) وما يتطلبه النظام الفيدرالي في تحليل الإشكاليات القائمة ما بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، وما هي دستورية القرارات، التي اتخذتها حكومة الإقليم.

المقدمة

المـقـدمــة

يتزايد الاهتمام بالنظام الفيدرالي العراقي في الوقت الراهن؛ نتيجتاً للأهمية التي يحظى بها كونها تشكل إطاراً سياسياً مناسباً للحالة العراقية، وإمكانية معالجتها للمشاكل والأزمات التي عانا منها سابقاً بسبب تنوع مكوناته، في ظل نظام سياسي مستقر وموحد يحفظ للجميع تنوعهم وخصوصياتهم ضمن الخيمة العراقية الوطنية الواسعة، وينبذ الاستئثار بالسلطة والثروة، وسياسة الإقصاء والتهميش، ويؤمن بالديمقراطية الحقيقية.

عندما تتمسك كل جماعة بكينوناتها الفرعية؛ فهي تسعى لتحقيق الاندماج الطوعي وصولاً إلى واقع حال بين مختلف المكونات الاجتماعية، ولكن بانفصال داخل الوحدة السياسية الواحدة، ولاسيما بعد فشل سياسات الإدماج القسري تحت ذريعة الوحدة الوطنية، والتي أدت إلى نتائج عكسية زادت من الانقسامات العمودية ونشطت العنف، ولتجاوز مثل هكذا مصير تطرح الفيدرالية الإدارية– السياسية نفسها خياراً ناجحاً لتجسير العلاقة بين المكونات وإعادة الثقة، وبالتالي فإن تبني العراق خيار الفيدرالية بعد العام (٢٠٠٣)، كان لتحقيق التالي، تمثيل المكونات بشكل أفضل، تعزيز الأمن، حماية الوحدة الوطنية ومنع التقسيم، وهذا ما جاءت به مواد الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥).

بيد أن الجانب العملي للواقع الفيدرالي في العراق كان على النقيض من ذلك، وبسبب الغموض في بعض النصوص الدستورية وتحديداً المتعلقة بالصلاحيات المشتركة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، والنقاط الخلافية بينهما فيما يخص مسائل: الصلاحيات التي يتمتع بها الإقليم، وتوزيع الثروات والموارد الطبيعية وغير الطبيعية، والخلافات الأمنية والإدارية على المناطق المتنازع عليها، والموازنة العامة وغيرها؛ كانت من الإشكاليات الموضوعية التي ساعدت في إفراز متغيرات العام(٢٠١٤)، وما انتجته من تهديدات مركبة، أمنية بسيطرة تنظيم داعش الإرهابي على محافظات عراقية، وسياسية بإعلان رئيس إقليم كردستان العراق(مسعود برزاني) مفهوم حدود الدم، لتقرير المصير واللجوء إلى الاستفتاء من طرف واحد بعيداً عن الحكومة المركزية، وتعبير قادة الإقليم بأنهم كيان مستقل، لديهم (علم، برلمان، دستور، رئيس حكومة، قوى أمن داخلي للإقليم "أسايش وبيشمركة")، ولا يحق للمركز التدخل في شؤونهم، الأمر الذي فاقم إشكاليات كبيرة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.

ونتيجة لواقع ما بعد العام(٢٠١٤)، باتت الحكومة المركزية لا ولاية لها على المناطق المتنازع عليها، مع غياب ولايتها عن بقية مناطق الإقليم إدارياً وأمنياً بحكم واقع الحال، حتى على المنافذ الحدودية والمطارات، فضلاً عن قوانين وقرارات وضعت وشرعت في الدستور وداخل البرلمان منحت الإقليم وضعاً خاصاً، وهو أمر مخالف لمبادئ النظم الفيدرالية المعمول بها في العالم، ومع ذلك يستمر القادة الكرد برفع سقف مطالبهم السياسية على نحو يهيئ لوضع مستقبلي يقترب من الاستقلال متى ما توافقت الظروف الإقليمية والدولية، وفي الوقت ذاته تزايدت تعقيدات الأمور والنزاع السياسي والقانوني على المناطق المتنازع

عليها وعلى النفط، وعلى المعابر الحدودية والمطارات، كما استمر تصعيد الخطابات المتكرر، ولاسيما تجاه قضية كركوك، التي هي حجر الزاوية في مطالب الإقليم وسعيهم المستمر لإنشاء دولة مستقلة على وفق مبدأ تقرير المصير، كما لعبت الخلافات السياسية ذات البعد الاقتصادي بين بغداد وأربيل حول آلية توزيع العوائد المتحصلة من بيع النفط دوراً في تعميق الإشكاليات السياسية والاجتماعية بين الجانبين، إذ طالبت كردستان بحصة أكبر من العائدات النفطية الاتحادية في حين تمتنع الأخيرة عن إخضاع صادراتها البترولية لشركة تسويق النفط العراقية (سومو)، فضلاً عن الفراغات الأمنية (جيوب)، التي نشأت بين مناطق سيطرة قوات الإقليم والمناطق المحررة من سيطرة داعش الإرهابي بعد اكتمال عمليات التحرير نهاية العام(٢٠١٧).

بعد ما ذكر عن الوضع الأمني من جهة، ودستور يحمل في طياته إشكالية في تفسير بعض موادها الدستورية، من التناقضات في المواد والفقرات السيادية من جهة أخرى، ورغم أن دستور العام (٢٠٠٥)، قد أسهم في استقرار النظام وأسس لعملية سياسية جديدة نقلت العراق من حالة الفوضى إلى حالة من الوفاق النسبي بين أطرافه المختلفة، إلا إن ذلك لا يمنع القول من أن هذا الدستور يضع البلاد اليوم أمام حالة من الفرقة وعدم الانسجام لا بل والإرباك لعموم العملية السياسية سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي، وهذا ما ينطبق على الواقع الفيدرالي في ضوء العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في العراق بعد العام (٢٠١٤).

أولاً / أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها جزء مكمل من الدراسات السابقة التي تعالج إشكالية الواقع الفيدرالي في ضوء العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في العراق بعد العام (٢٠١٤)، والتي ظلت من الأمور المستعصية منذ قيام الدولة العراقية، حيث كانت من الأسباب الرئيسة في عدم استقرار العراق طيلة قرن من الزمن، أضف إلى ذلك أن أهمية الدراسة تكمن في أنها محاولة لإيجاد حل لهذه القضية، لاسيما وأن العراق اليوم بات بحاجة الاستقرار سياسي وامني، وأن أهمية الدراسة جاءت لتبين رغبة الإقليم المتكررة في الانفصال عن الدولة العراقية؛ تلبية لرغبات سياسية واقتصادية لا نهاية لها، كذلك بينت الدراسة مسلمات الدستور العراقي الدائم، واحتوائه أسساً وضوابطاً وافقت عليها جميع مكونات الشعب العراقي من ضمنهم حكومة إقليم كردستان وشعبها، بالتالي يتوجب على الجميع الرضوخ لمقررات الدستور ومواده القانونية.

ثانياً / أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان ما يأتي:

١- إظهار ميزات النظام الفيدرالي، بأنه أَحد الحلول لتأسيس حكومة تجمع ما بين المكونات المختلفة عبر إعطائها صلاحيات محدودة ضمن نطاق الدولة مع فسحة من الحرية، والتي تخص كل مكون بما يتوافق وممارسته لعاداته وثقافته على وفق نظام حكم يخصه، شريطة أن لا يتعارض نظام حكم المكون مع الحكومة المركزية والتي تمثل الجميع وتحدد انتمائهم الوطني.

٢- التعريف بالتنظيم الدستوري الذي انضوت تحته العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، مع توضيح الإشكاليات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية التي أثرت على العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بعد العام (٢٠١٤)، ومن ثَمَّ إبراز الحلول المطروحة لحل هذه الإشكاليات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.

٣- تحديد مهام الحكومة المركزية في إدارة البلاد والحديث عن الصلاحيات التي أقرها الدستور الدائم في صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنضوية بإقليم، وبناء على هذه المهام والصلاحيات تم تحديد مدى دستورية التصرفات، التي صدرت من قبل حكومة الإقليم، وكذلك تحديد الفقرات الدستورية التي توضح عدم دستورية قرارات حكومة الإقليم.

ثالثاً / إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة بوجود أزمة ثقة في العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، وكانت السمة المميزة للعلاقة بين الطرفين هي عدم الاستقرار منذ عام(٢٠٠٣)، وصولاً إلى عام (٢٠١٤)، وما بعدها وتداعيات أزمة داعش الإرهابي، وانطلاقاً من هذه المشكلة يمكن إثارة عدة تساؤلات لعل أهمها:

١- هل الإقليم يتبنى النظام الفيدرالي كما تقتضي الفيدرالية؟ حيث الواقع السياسي للإقليم أنه يتبنى الفيدرالية باسمها بينما أسفرت نية السلطات الكردية عن الاستقلال، وهذا يتنافى ومقررات الفيدرالية، وهل عبر تطبيق النظام الفيدرالي يتم حل مشكلة الأقليات وخصوصاً مشكلة حكومة إقليم كردستان؟

٢- سبل معالجة الأسباب التي أدت إلى الإشكاليات سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم أمنية، وما الدوافع وراء هذه الاشكاليات؟، وما هي الحلول التي قدمتها حكومة المركز بإزاء كل إشكالية وما هي ردة فعل حكومة الإقليم وتجاوبها مع هذه الحلول والتوصيات والقرارات، التي كان آخرها قرار المحكمة الاتحادية بعدم دستورية قانون النفط والغاز الخاص بكردستان، وتحليل قرارات كلا الطرفين وعلى وفق الدستور العراقي الدائم.

٣- هل تبني الفيدرالية في العراق سيسهم بحل المشاكل المتجذرة فيما بين المركز وحكومة الإقليم؟ وكذلك معرفة البنى المؤسساتية للفيدرالية في العراق، ومدى توافرها ومدى تطبيقها، وما هي خصائص النظام الفيدرالي في العراق ومدى تطابقه مع الأنظمة الفيدرالية المتبعة في العالم؟

٤- هل تطبيق النظام الفيدرالي الذي أقره الدستور الدائم سنة(٢٠٠٥) كنظام حكم في العراق، هو الخيار الأمثل والأنسب للعراق؛ بسبب تعددية المكونات؟

٥- طبيعة العلاقة ما بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، هل تتسم بالتعامل المؤسساتي الفيدرالي التي أقرها الدستور أم تعامل مكافئ لمكافئ، وبهذه الحالة يفقد النظام الفيدرالي تواجده؟.

٦- هل احتلال (داعش) الإرهابي في العراق أسهم وبشكل كبير في تعزيز إشكالية العلاقة ما بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ما بعد العام(٢٠١٤)؟

٧- أسباب ودوافع الاستفتاء من قبل حكومة إقليم كردستان ومدى شرعيته الدستورية؟.

رابعاً / فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية مفادها إن مسألة الفيدرالية لم تكن مسألة مقبولة من قبل جميع المكونات في الدولة العراقية، فهناك اختلاف في وجهات النظر حول كيفية تطبيق الفيدرالية، فضلا عن ان المواد والفقرات الدستورية تضمنت خلطاً واضحاً بين نظامي اللامركزية الادارية والفيدرالية، فلم يحدد ما هي طبيعة النظام السياسي والاداري المتبع في العراق، على الرغم من طرح خيار الفيدرالية واقراره في الدستور، الا ان التطبيق العملي له على ارض الواقع قد واجهه اشكاليات كثيرة، أو من خلال طرح فكرة اللامركزية السياسية للأقاليم في إدارة شؤونها الخاصة بشكل حقيقي وكامل، وتفاقمت حدت هذه المشاكل بين الطرفين ولاسيما بعد العام (٢٠١٤)، بسبب تداعيات أزمة داعش الإرهابي.

خامساً / حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الفترة الزمنية ما بعد العام (٢٠١٤) أي: الفترة التي وافقت احتلال داعش الإرهابي لثلث العراق، والتي أدت إلى تفاقم الإشكاليات والخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.

الحدود المكانية: تشمل الدراسة التحديد المكاني لجمهورية العراق بحدودها السياسية بما في ذلك الحدود الداخلية لإقليم كردستان العراق.

الحدود الموضوعية: وتشمل أهم مواضيع عنوان الرسالة والتي هي: الفيدرالية، طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.

سادساً / منهجية الدراسة:

من الصعب الاعتماد على منهج واحد في دراسة الواقع الفيدرالية في العراقي بعد العام ٢٠١٤، لتحليل العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان، حيث تم اعتماد منهج التحليل النظمي، منطلقاً هذه الدراسة من مفاهيم ومداخل وأدوات هذا النمط من التحليل بشكل أساسي، كما تم اعتماد المعطيات التاريخية في التحليل السياسي لكونها قد توفر الأساس الصحيح لتقويم الأحداث، بينما تم الاستعانة أيضاً بمناهج أخرى داعمة تنوعت بحسب الفصول، منها المنهج الدستوري في تحليل المواد الدستورية والقانونية التي تحكم طبيعة العلاقة، وبيان الإشكاليات المتعلقة عبر البحث في كل إشكالية، ومن ثم في دستوريتها على وفق مفردات النظام الفيدرالي، وبعد ذلك في بيان شرعيتها على وفق القانون الذي تم إقراره في الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥).

سابعاً /الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسة على عدد من الدراسات السابقة باللغات العربية والانكليزية، ولعل من أهمها تلك التي تعود إلى أبرز من كتب في الفيدرالية أو الفيدرالية في العراق منهم كتاب ومفكرين عراقيين وعرب من بينهم: الدكتور عبد الرحمن البزاز في كتابه الدولة الموحدة والدولة الاتحادية»، وكتاب الدكتور عصام سليمان الفيدرالية والمجتمعات التعدديـة ولبنان، وكتاب الدكتور نوري طالباني حول مفهوم النظام الفدرالي، وغيرهم من الكتاب والمفكرين. وهنالك العديد من الدراسات العالمية المهمة حول الفيدرالية من بينها:

١- د. احمد إبراهيم الورتي، النظام الفيدرالي بين النظرية والتطبيق" دراسة مقارنة، ٢٠٠٨".

٢- د.ازهار هاشم أحمد، تنظيم العلاقات بين السلطة المركزية وسلطة الإقليم في النظام الفيدرالي، ٢٠١٤.

٣- طه حميد حسن العنبكي، العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية، دراسات استراتيجية، ٢٠١٤ .

4- (Davis, S. R.: The Federal Principle: A Journey Through Time in Quest of a Meaning Berkeley) .

5- (Dye, T. R.: American Federalism: Competition among Governments).